الراصد الدولي
تقرير شهري يصدر عن مركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات
يرصد ما تكتبه مراكز الأبحاث العالمية عن الشأن العراقي
العدد السابع 2024
مركز دالة
لتحليل السياسات والاستشارات
Dalah Center For Policy Analysis and Consulting
الراصد الدولي
دأب مركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات إلى استنطاق شهري لأهم البحوث والدراسات التي تُنشر بخصوص العراق، وبضعها تحت البحث والتحليل لاستكشاف مكنونات ما يفكر به الغرب تجاه هذا البلد وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية. فكلنا يعلم ما تقوم به مراكز البحوث بدور كبير في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية. وتُعرف بال(Think Tanks) وتكون بعض المراكز الأمريكية على اتصال مباشر بصنّاع القرار السياسي والاقتصادي والعسكري من ناحية. ومن ناحية أخرى يتجه أصحاب القرار أنفسهم نحو هذه المراكز من أجل بناء التصورات واتخاذ القرارات في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها.
مركز دالة
لتحليل السياسات والاستشارات
Dalah Center For Policy Analysis and Consulting
العراق . بغداد . العلوية . شارع 52
خلف مركز شرطة العلوية
E-mail: dalah center@gmail.com
Website: https://dalah-center.com

الراصد الدولي

تقرير شهري يصدر عن مركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات يرصد ماتكتبه مراكز الأبحاث العالمية عن الشأن العراقي

العدد السابع آيار 2024

المحتويات

مقدمة.....

السلام في الشرق الأوسط والانتخابات الأميركية..... بروس أكيرمان

كيف قد يؤثر الشرق الأوسط على حملة الديمقراطيون الرئاسية.....كليفورد يونج وآخرون

تداعيات الانتخابات الأمريكية 2024 على شؤون الشرق الأوسط.....علي نور الدين

بايدن ينطلق نحو الشرق الأوسط.....دينيس روس

ماذا تعني الانتخابات الأميركية لأقتصايات الشرق الأوسط؟..... نيلز زيلكنز

مقدمة

تحظى منطقة الشرق الأوسط بأهمية كبيرة ضمن أولويات صناع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية. ومورد هذه الأهمية ما تتوافر عليه المنطقة من أهمية سياسية- استراتيجية- جغرافية- اقتصادية، فضلاً عن كونها مصدراً رئيساً للطاقة. ويعد هدف تأمين الحصول على النفط وأمن الكيان الصهيوني جوهر المصالح الأمريكية في المنطقة، لذا فأن الرئاسات الاميركية المنتخبة عادةً ما تفرز جانياً مهماً من حملاتها الانتخابية لسياساتها المفترضة في تلك المنطقة.

وتأتي هذه الانتخابات في ظل وضع غير طبيعي تشهده المنطقة وهو الحرب في غزة وتداعياتها الاقليمية وتأثيراتها على العلاقات الاميركية مع دولها، الامر الذي وضع الولايات المتحدة الاميركية في مواقف سياسية لاتُحسد عليها وتهديدات أمنية وعسكرية قد تهدد طبيعة تواجدها في المنطقة.

إن التحديات التي فرضها طوفان الاقصى على السياسة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط قد قوضّت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة الأكثر نفوذاً ، إذ ان هذه القدرة الأمريكية أخذت بالتراجع بفعل العديد من العوامل من أهمها ما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية من جهة الصعوبات التي تواجهها في الداخل وعدم رغبتها بالتدخل العسكري المباشر بسبب النتائج السلبية المترتبة على مثل هذا العمل، فضلاً عن ما يتعلق بتصاعد الرفض للسياسة الأمريكية في المنطقة الذي تتبناه دول وقوى سياسية وشعبية مهمة، وكذلك الاعتقاد السائد بشكل واسع لدى شعوب المنطقة من أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف خلف التنظيمات الارهابية في سوريا والعراق، اضافة الى تزايد نفوذ قوى دولية في المنطقة ومنها روسيا وايران.

القت كل هذه التحديات بظلالها على الانتخابات الاميركية المقبلة، لذا دأب فريق اعداد الراصد الدولي الى عرض أهم المقالات الصادرة عن مراكز البحوث الدولية عن تداعيات هذه الانتخابات على منظقة الشرق الاوسط من الجوانب السياسة والاقتصادية والامنية.

السلام في الشرق الأوسط والانتخابات الأميركية

تموز 2024

بروس أكيرمان(*)

Project Syndicate

الآن بعد أن صعد المعتدل مسعود بزشكيان إلى الرئاسة الإيرانية، أصبحت الفرصة سانحة أمام جو بايدن وكامالا هاريس لتوضيح الاختيار أمام الناخبين في الانتخابات الأميركية في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. ومن خلال إعادة فتح المحادثات، يمكنهما الترويج لبطاقة السلام التي يؤيدها الديمقراطيون في الولايات المتأرجحة حيث أضر اليأس بشأن الحرب في غزة بفرصهم.

ولكن هل هذا صحيح؟ إن جيه دي فانس هو الرجل الذي يأخذ الأفكار على محمل الجد. ومن المؤكد أن جيه دي فانس تبنى مجموعة من المواقف المختلفة خلال حياته المهنية القصيرة، حتى أنه هاجم ترامب قبل أن يصبح كلبه الهجومي. ومن الطبيعي أن يستفيد الديمقراطيون إلى أقصى حد من هذه التناقضات، ومن المتوقع أن يرد الجمهوريون بانتقادات حزبية ضد نائبة الرئيس كامالا هاريس لفشلها في توجيه الرئيس المتلعثم جو بايدن على الطريق الصحيح.

(*)بروس أكيرمان، أستاذ القانون والعلوم السياسية في جامعة ييل، هو مؤلف كتاب "الدساتير الثورية: القيادة الكاريزمية وسيادة القانون" (دار نشر جامعة هارفارد، 2019)، والذي يتضمن فصلاً مخصصًا للتطور السياسي الإيراني خلال القرن الماضي.

ولكن كلا الجانبين سيواجهان "لحظات الحقيقة" عندما يضطران إلى توضيح مواقفهما بشأن أكبر تحديات السياسة الخارجية الأمريكية. وسوف يتضح هذا عندما يلقي رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو كلمة في جلسة مشتركة للكونجرس في 24 يوليو. وعلى الرغم من أن فانس يختلف عن ترامب في أمور أخرى، إلا أن كلاهما مؤيد قوي لموقف نتنياهو المتشدد، وخاصة إصراره على أن تواصل (إسرائيل) حربها ضد حماس حتى يتم القضاء على المجموعة.

سيواجه بايدن وهاريس وقتًا عصيبًا في الرد على خطاب نتنياهو دون أن يدفع حزبهما ثمنًا سياسيًا في صناديق الاقتراع. في حين سيجذب ترامب بعض شرائح المجتمع اليهودي التي تصوت عادة للديمقراطيين، تظهر استطلاعات غالوب أن ملايين الأميركيين الآخرين - وخاصة المسلمين، ولكن أيضا العديد من اليهود - يعارضون موقف نتنياهو المتشدد. ومع ذلك، يشعر الكثيرون داخل هذه المجموعة بالفزع من فشل إدارة بايدن في التفاوض على وقف إطلاق النار في غزة. ورغم أنهم لن يصوتوا لترامب، فقد يمتنعون عن التصويت على الإطلاق، وهو ما قد يحدث فرقًا كبيرًا في الولايات المتأرجحة. لكن الرئيس الإيراني الجديد، مسعود بيزشكيان، قد يحدث فرقًا حاسمًا أيضًا في إعادة هؤلاء الناخبين المنعزلين إلى العمود الديمقراطي. بيزشكيان، الذي انتُخب بعد وفاة الرئيس إبراهيم رئيسي في حادث تحطم مروحية في مايو/أيار، مختلف تمامًا عن سلفه المتدين المتطرف. فبدلاً من البحث عن الإلهام الإلهي، ذهب إلى كلية الطب وكان بارزًا لدرجة أنه خدم لمدة خمس سنوات كرئيس لجامعة العلوم الطبية في تبريز. بين عامي 2001 و2005، شغل منصب وزير الصحة في الحكومة الوطنية قبل أن يتحول إلى السياسة الانتخابية ويشغل منصب النائب الأول لرئيس البرلمان من عام 2016 إلى عام 2020.

لم يجمع سوى عدد قليل من القادة في أي مكان بين مثل هذه المهن المتميزة في الأوساط الأكاديمية والخدمة العامة والسياسة الانتخابية. ومع ذلك، قبل أن يظهر اسمه على ورقة الاقتراع، كان لابد من موافقة مجلس صيانة الدستور، الذي يهيمن عليه النخبة الدينية في إيران، على ترشيحه، والذي يتمتع بالسلطة الدستورية الحصرية للموافقة على مؤهلات المرشحين.

على مدى السنوات الأربعين الماضية، مارس المجلس امتيازه بطرق مختلفة للغاية، وغالبًا ما سمح للعلمانيين بالترشح لمنصب. ولكن في عام 2020، استخدم المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، سلطته على مجلس صيانة الدستور لضمان احتكار رئيسي، إلى جانب خمسة متطرفين دينيين آخرين، للتصويت، مما يجعل من المستحيل على الناخبين اتخاذ مسار مختلف.

لم يكن هذا مفاجئًا، حيث كان خامنئي يبلغ من العمر 81 عامًا في عام 2020 وأراد التأكد من أن الرئيس القادم سيستخدم نفوذه لضمان استمرار المرشد الأعلى القادم في تبني مبادئه الأرثوذكسية المتطرفة. وعلاوة على ذلك، دفع الحادث المأساوي الذي تعرض له رئيسي خامنئي، الذي يبلغ من العمر الآن 85 عامًا ويقترب من نهاية حياته، إلى إلقاء خطاب إلى الأمة حول الأهمية القصوى لاختيار خليفة متدين للغاية يتبع خطواته. وعلى هذه الخلفية، بدا أن بيزيشكيان ليس لديه أي فرصة على الإطلاق للحصول على مكان في الاقتراع.

لكن الأوقات تغيرت في السنوات الثلاث منذ ساعدت قرارات الأوصياء الإقصائية رئيسي المتطرف على الفوز بالرئاسة. جاءت نقطة التحول في عام 2022، عندما توفيت شابة، مهسا أميني، في حجز الشرطة بعد احتجازها لعدم ارتداء غطاء الرأس في الأماكن العامة. وردت الحكومة على الاحتجاجات الضخمة في جميع أنحاء البلاد بقتل مئات المتظاهرين.

وعلى الرغم من تراجع الاحتجاجات على مدار عام 2024، فإن وفاة رئيسي المفاجئة دفعت المتمردين إلى تهديد الحرس الثوري بأنهم سيدفعون البلاد إلى شفا حرب أهلية إذا احتكر المتطرفون الدينيون مرة أخرى صناديق الاقتراع. وفي مواجهة هذا الاحتمال القاتم، استسلم الحرس الثوري وسمح لبيزيشكيان بالترشح ضد خمسة من كبار أتباع خامنئي. واستجاب الإيرانيون لهذه الفرصة بمنح بيزيشكيان البالغ من العمر 69 عامًا فوزًا حاسمًا - بثلاثة ملايين صوت - على خصمه الديني الأكثر قوة. ومنذ انتصاره، كان بيزيشكيان حريصًا على تفسير تفويضه الانتخابي بطريقة متطورة. وأوضح أنه بعد وفاة خامنئي، ليس

لديه أي نية على الإطلاق لترويج علماني مثله ليشغل منصب المرشد الأعلى. ولكن بدلاً من ذلك، أكد ببساطة أن الدستور يعترف بأن جميع الإيرانيين يتمتعون "بالكرامة السامية" لتحديد معنى حياتهم الخاصة، مما يعني أنه سيدعم اختيار أي مرشد أعلى يتعهد، على النقيض من رئيسي، بدعم هذا البند.

والأمر الأكثر أهمية للأغراض الحالية، أنه أصدر أيضًا "رسالة إلى العالم الجديد" الرائعة، والتي نُشرت باللغة الإنجليزية في صحيفة طهران تايمز. وفيها، يعلن بيزيشكيان أنه "سيرحب بالجهود الصادقة لتخفيف التوترات وسيرد بحسن النية بحسن النية". وهذا يشير إلى الاستعداد للحد من خطر الحرب النووية من خلال فتح المنشآت النووية الإيرانية للتفتيش الدولي في مقابل إعادة الولايات المتحدة فتح أسواقها أمام المنتجين والمستهلكين الإيرانيين.

إن هذا العرض هو على وجه التحديد ما تحتاج إليه إدارة بايدن لصياغة استجابة موثوقة لخطاب نتنياهو أمام الكونجرس. وعلى النقيض من الهتافات التي سيسمعها الأميركيون من ترامب وفانس، سيكون وزير الخارجية أنتوني بلينكن في وضع يسمح له بالإعلان عن نهج جديد للسلام في الشرق الأوسط.

من المؤكد أن بايدن وهاريس لا ينبغي لهما أن يعربا عن ثقة كبيرة في أن المفاوضات الأولية مع بيزيشكيان ستؤدي في نهاية المطاف إلى اتفاق من شأنه أن يقلل بشكل جذري من خطر الحرب النووية المتصاعد بين (إسرائيل) وإيران. ولا يمكن أن يحدث هذا إلا إذا تمكن فريق هاريس من الفوز بالانتخابات في نوفمبر/تشرين الثاني، وتمكن بيزيشكيان من التغلب على مقاومة خصومه المتدينين المتطرفين.

ومع ذلك، ألا يكون من المنطقي أن يمنح الأميركيون الإدارة فرصة لتحقيق هذا الاختراق، بدلاً من السماح لترامب وفانس بإهدار هذه الفرصة؟ ينبغي لهاريس أن يطرح هذا السؤال على الناخبين. لكنهم لن يتمكنوا من القيام بذلك إلا إذا تواصل بلينكن على الفور مع إيران وانضم إلى بيزيشكيان في الإعلان عن أن بلديهما سوف يستكشفان مسارًا جديدًا للسلام في الشرق الأوسط.

كيف قد يؤثر الشرق الأوسط على حملة الديمقراطيون الرئاسية

أبريل 2024

•كليفورد يونج(*)

•سارة فيلدمان(**)

•برنارد ميندیز (***)

Institut Public de Sondage d'Opinion Secteur(Ipsos)

لقد تصاعدت الحرب في الشرق الأوسط هذا الأسبوع مع تصاعد التوترات بين إيران و(إسرائيل)، باستخدام الطائرات بدون طيار والصواريخ لمهاجمة بعضهما البعض. وعلى الصعيد المحلي، في الولايات المتحدة، لا تزال التوترات قائمة مع الاحتجاجات الواسعة النطاق في الحرم الجامعي مثل جامعة كولومبيا. في عام الانتخابات هذا، ماذا يعني كل هذا بالنسبة للرئيس جو بايدن؟

لم تكن طريقة تعامل بايدن مع الحرب في الشرق الأوسط شائعة بين الأميركيين. وربما يكون الأمر الأكثر إثارة للقلق بالنسبة لبايدن هو أنها أدت إلى انقسام الحزب الديمقراطي نفسه.

في ولايات مثل ميشيغان وويسكونسن، صوتت شرائح من الناخبين الديمقراطيين الأساسيين لصالح "غير الملتزمين" بدلاً من بايدن كوسيلة للاحتجاج على تعامل إدارته مع حرب (إسرائيل) / حماس. مع ارتفاع أرقام بايدن ولكن لا تزال غير ثابتة، يجدر بنا أن نفكر في كيفية تأثير هذه القضية على قاعدته.

(*)رئيس الشؤون العامة للولايات المتحدة في معهد Ipsos

(**)مديرة التحرير للشؤون العامة للولايات المتحدة في معهد Ipsos

(***)صحفي بيانات للشؤون العامة للولايات المتحدة في معهد Ipsos

فيما يلي خمسة مخططات توضح كيف قد يؤثر تعامل بايدن مع حرب (إسرائيل) / حماس على مستوى دعمه بين القاعدة الديمقراطية وما إذا كان قد يطارد بايدن في نوفمبر.

1. كيف يؤدي بايدن بين الديمقراطيين؟ لا يخطط ما يقرب من واحد من كل أربعة ديمقراطيين للتصويت لصالح بايدن في الوقت الحالي. ومن بين هؤلاء الديمقراطيين، تقول الأغلبية إنهم لا يخططون للتصويت، أو سيصوتون لـ "شخص آخر"، أو ببساطة لا يعرفون بعد. هل الحرب في الشرق الأوسط تبعد بعض الديمقراطيين عن بايدن؟ الرأي منقسم مع حوالي 13٪ من الديمقراطيين الذين يقولون إنهم لا يصوتون لبايدن ويقولون أيضًا إن رد (إسرائيل) في غزة كان مفرطًا.
2. من هم الديمقراطيون الذين يكافح بايدن معهم؟ دعونا نلقي نظرة على هؤلاء الديمقراطيين الذين ابتعدوا عن بايدن ويشعرون أن رد (إسرائيل) في غزة كان مفرطًا. بالمقارنة مع القاعدة الديمقراطية الأوسع، يميل هؤلاء الديمقراطيون إلى أن يكونوا أصغر سنًا وأكثر إناثًا وأكثر تنوعًا. مجال يثير قلق الديمقراطيين؟

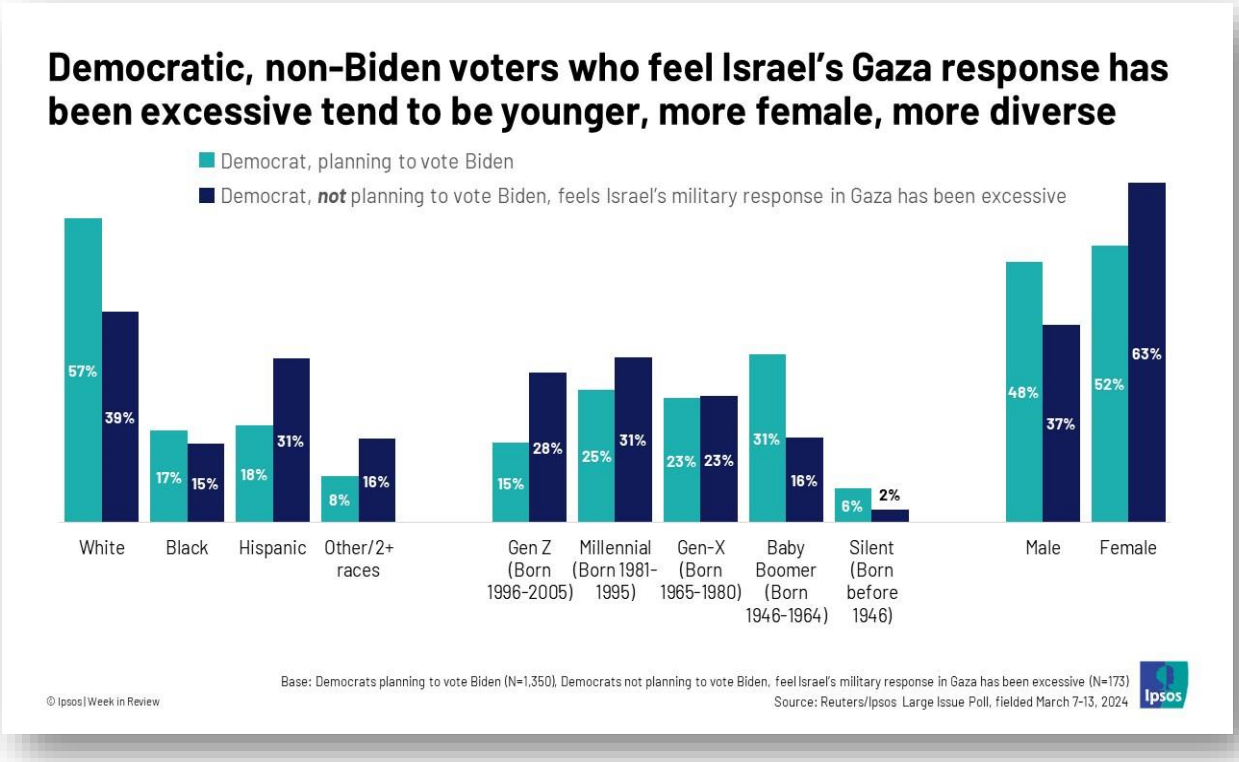

3. من غير المرجح أن يصوتوا. الديمقراطيون الذين يبتعدون عن بايدن ويشعرون بأن رد (إسرائيل) في غزة كان مفرطًا هم أقل احتمالًا للتصويت مقارنة بقاعدة بايدن الملتزمة. ومع ذلك، فإن الديمقراطيين الذين لا يخططون للتصويت لبايدن هم أقل احتمالًا للتصويت بشكل عام، بغض النظر عن آرائهم بشأن (إسرائيل). هل هي الحرب في الشرق الأوسط أم مجرد الانسحاب العام الذي يبعد هؤلاء الناخبين المحتملين؟ من الصعب القول الآن. ولكن في انتخابات قريبة مثل هذه، فإن الهوامش مهمة، خاصة بين المجموعات التي لعبت دورًا فعالاً في فوز بايدن في انتخابات 2020.

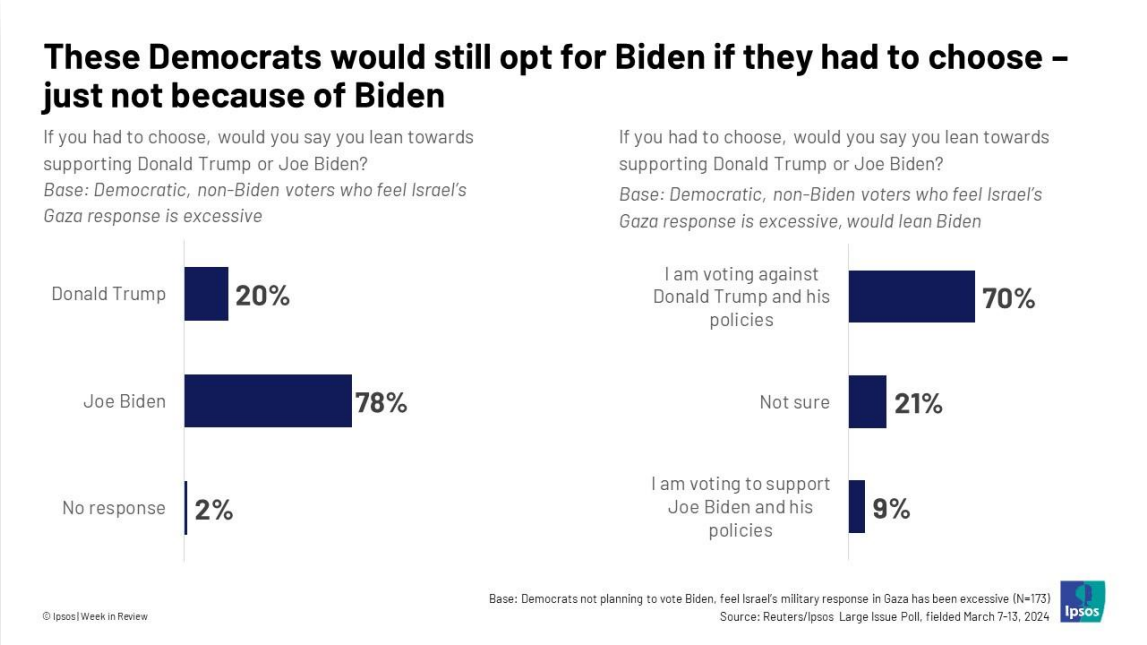

4. لا يزال الدافع وراء التصويت المضاد. أحد الموضوعات الرئيسية لهذه الانتخابات هو التصويت المضاد. لا يزال هذا صحيحًا بين الديمقراطيين الذين يبتعدون عن بايدن. سيظل هؤلاء الناخبون يختارون بايدن إذا كان عليهم الاختيار، وهم يستشهدون في الغالب بالتصويت ضد المرشح الجمهوري دونالد ترامب كسبب لذلك.
5. القضايا الديمقراطية الأساسية. في نهاية المطاف، لا يزال الديمقراطيون يميلون إلى الاهتمام أكثر بالقضايا الديمقراطية الأساسية، مثل تغير المناخ والإجهاض وعدم المساواة في الثروة. ومن المرجح أن يقول الديمقراطيون الذين لا يصوتون لصالح بايدن إن القضايا الأقرب إلى الوطن، مثل الاقتصاد، ستحدد كيفية تصويتهم في الانتخابات المقبلة. ولا تنسوا "إنقاذ الديمقراطية"، الذي قد ينتهي به الأمر إلى أن يكون العامل الحاسم في هذه الانتخابات. وهذا لا يعني أن الديمقراطيين لا يهتمون بقضايا مثل تعامل بايدن مع الحرب بين (إسرائيل) وحماس، لكنه يشير إلى أن المشهد الإشكالي معقد ودقيق في الوقت الحالي.

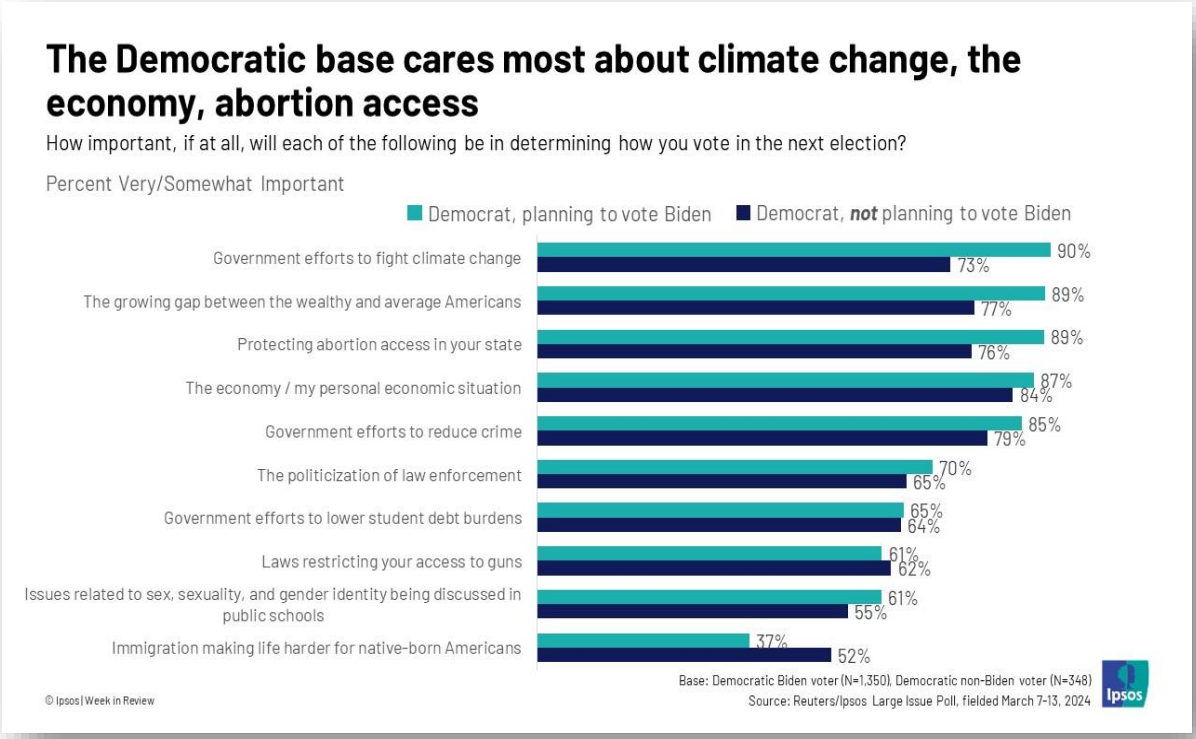

ولكن ما مدى خطورة ضعف بايدن الملحوظ فيما يتصل بالحرب في الشرق الأوسط؟ لا يبدو أن هذا يشكل مصدر قلق كبير بين القاعدة الديمقراطية الأوسع، التي تميل إلى الاهتمام بالقضايا الديمقراطية الأساسية مثل الاقتصاد والإجهاض وتغير المناخ.

ولكن هذا لا يعني أنه ينبغي تجاهل إشارات التحذير في وقت مبكر. تشير استطلاعات الرأي إلى أن أداء بايدن قد يكون أضعف بين الأميركيين الأصغر سنا والنساء والديمقراطيين غير البيض ربما بسبب الحرب. ساعدت هذه المجموعات بايدن على الفوز في عام 2020، لكنها لا تبدو متحفزة للمشاركة في عام 2024. وتذكر أن الهوامش مهمة في الانتخابات المتقاربة. وقد يكون خسارة بضعة آلاف من الأشخاص بشأن هذه القضية في الولايات المتأرجحة الرئيسية هو الفارق.

تحبس العديد من الأنظمة في الشرق الأوسط أنفاسها، بانتظار الموعد المقرّر لإجراء الانتخابات الرئاسيّة الأميركيّة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

علي نور الدين[*]

FRANCK

في مقاربة السياسة الخارجيّة الأميركيّة لملفّات الشرق الأوسط، ثمّة عناصر واضحة وثابتة لا تتبدّل بسهولة، مع تبّدل الإدارات المتعاقبة بعد كلّ انتخابات رئاسيّة.

وهذا ما يرتبط بشكل أساس بالتوجهات الإستراتيجية الأساسيّة الطويلة الأمد، التي دائمًا ما تنطلق من المصالح الأميركيّة الحيويّة في الشرق الأوسط.

لكن بالرغم من وجود هذه الثوابت العامّة، تختلف الكثير من المقاربات الأميركيّة في المنطقة باختلاف توجّهات الرئيس، خصوصًا عند تحديد الأولويّات أو طرق الوصول إلى الأهداف الإستراتيجية.

حساسيّة الاستحقاق الانتخابي لملفّات الشرق الأوسط

لهذا السبب بالذات، تحبس العديد من الأنظمة في الشرق الأوسط أنفاسها، بانتظار الموعد المقرّر لإجراء الانتخابات الرئاسيّة الأميركيّة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

فهذه المرّة، تأتي الانتخابات في ظل اشتعال المنطقة بنزاعات متعدّدة ومترابطة، بينما يلعب شكل التدخّل الأميركي دورًا حاسمًا في تغيير وجهة الأحداث بهذا الاتجاه أو ذاك.

---

[*] كاتب وخبير لبناني في الشؤون الاقتصادية والمالية والمصرفية

على أنّ حساسيّة هذه الانتخابات، بالنسبة إلى شعوب وأنظمة الشرق الأوسط، لا تقتصر على توقيتها فحسب. إذ بات من الواضح أنّ فرص التأهّل في الانتخابات التمهيديّة باتت تتجه نحو الرئيس السابق دونالد ترامب من جهة الحزب الجمهوري، في مقابل الرئيس الحالي جو بايدن من جهة الحزب الديمقراطي.

وعلى هذا الأساس، من المرتقب أن تجري الانتخابات بين مرشّحين، قد خبرت شعوب المنطقة سياستهما الخارجيّة في مرحلتين متباينتين، بينما كانت جليّة للعيان درجة التفاوت الكبيرة بين السياستين، في مقاربتهما لجميع ملفّات المنطقة.

في واقع الأمر، اختلفت أولويّات بايدن وترامب، خلال ولايتهما، في جميع ملفّات المنطقة تقريبًا: من برنامج إيران النووي، إلى مواضيع حقوق الإنسان، والعلاقة مع دول الخليج العربيّة، وصولًا إلى المسألة الفلسطينيّة التي تكتسب أهميّة خاصّة في هذه المرحلة.

ولهذا السبب، قد يكون من الممكن اليوم إجراء مقارنة لمستقبل توجّهات الولايات المتحدة في المنطقة، في كلّ ملف، في حال فوز أي من المرشّحين في الانتخابات المقبلة.

المسألة الفلسطينيّة والعلاقة مع (إسرائيل)

من المعلوم أن إدارة بايدن تلقت منذ تشرين الأوّل 2023 الكثير من السخط من جانب الأميركيين من أصول عربيّة وإسلاميّة، بالنظر إلى الدعم المالي والسياسي والعسكري الواسع الذي تلقته إ(سرائيل)من الولايات المتحدة، منذ بداية الحرب على قطاع غزّة.

وخارج الولايات المتحدة، كانت السفارات الأميركيّة في المنطقة العربيّة ترسل التقارير التي توثّق نفور الجماهير العربيّة، من تعامل الإدارة الأميركيّة مع النزاع الدائر. ولكل هذه الأسباب، ترقّبت الكثير من التحليلات أن يوجّه العرب الأميركيون ضربة انتخابيّة لبايدن، خلال السباق الرئاسي.

ومع ذلك، ولتبيان اختلاف توجّهات بايدن عن سلفه ترامب، من المهم الإشارة إلى بعض خصوصيّات علاقة الإدارة الأميركيّة الحاليّة مع الحكومة (الإسرائيليّة). فعلى الرغم من دعمه الثابت والإستراتيجي (لإسرائيل) كدولة، انطوت علاقة بايدن برئيس الحكومة (الإسرائيليّة) بنيامين نتنياهو على كثير من التوتّر الواضح للجميع.

وبشكل عام، ظلّت إدارة بايدن حتّى اللّحظة متمسّكة ببعض الأولويّات التي يرفضها نتنياهو بشدّة، ومنها فتح المجال أمام قيام دولة فلسطينيّة على حدود العام 1967، وضرورة وقف بناء المستوطنات في الضفّة الغربيّة.

كما تحفّظت إدارة بايدن في العديد من المراحل على خطط نتيناهو لما بعد الحرب على قطاع غزّة، وخصوصًا حين كانت الحكومة (الإسرائيليّة) توحي باتجاهها لإعادة احتلال القطاع، أو تقليص مساحته وإقامة منطقة عازلة داخله.

على المقلب الآخر، كانت إدارة ترامب قد ذهبت في سياستها الخارجيّة بالاتجاه المعاكس تمامًا. إذ اعتبرت أنّ "الولايات المتحدة لا تعتبر أن المستوطنات في الضفّة الغربيّة مخالفة للقانون الدولي"، كما ذهبت إلى حد الاعتراف بالقدس عاصمةً (لإسرائيل)، وهو ما يتجاهل فكرة العودة إلى حدود العام 1967. ولهذا السبب، كان من الطّبيعي أن يتضاعف حجم الاستيطان في الضفّة الغربيّة مرّتين، في عهد ترامب، مقارنة بمعدلات السنوات السابقة.

أمّا صفقة القرن التي عمل عليها ترامب، فلم تأخذ بعين الاعتبار سيادة السلطة الفلسطينيّة على الضفّة الغربيّة، بل اقترحت منحها السيطرة على أرخبيل من الجزر الأمنيّة الصغيرة هناك.

مع الإشارة إلى أنّ إدارة ترامب أوقفت عام 2019 جميع أشكال المعونات التي اعتادت الولايات المتحدة على تقديمها للسلطة الفلسطينيّة. وهذا ما صب في إطار تهشيم هذه السلطة، وضرب إمكانيّة التفاوض على منحها السيادة الكاملة، في المناطق الفلسطينيّة المعترف بها دوليًا.

لذلك، تتجه التحليلات إلى إعتبار فوز ترامب في الانتخابات الرئاسيّة المقبلة السيناريو الأمثل لأقصى اليمين (الإسرائيلي)، الذي يتزعّم معسكره اليوم حزب اللّيكود (الإسرائيلي).

وعلى الرغم من الانتقادات العلنيّة التي وجهها ترامب مؤخرًا لنتنياهو كشخص، نراه ينسجم مع اتجاهات هذا المعسكر السياسي، الذي يرفض فكرة العودة إلى حدود العام 1967، ولا يرغب بوقف بناء المستوطنات، فضلًا عن مناهضة أي محاولة لإنعاش السلطة الفلسطينيّة.

وفيما يختص بالحرب الدائرة حاليًا، فمن المرجح أن يتحرّر معسكر اليمين (الإسرائيلي) – في حال فوز ترامب- من ضغوط الإدارة الأميركيّة الراهنة، التي تسعى لتجديد السلطة الفلسطينيّة وتسليمها الحكم في قطاع غزّة.

كما سيتحرّر اليمين الحاكم في (إسرائيل) من أي ضغوط أميركيّة تدفع باتجاه استئناف المفاوضات بين (إسرائيل) والسلطة الفلسطينيّة، للعودة إلى قاعدة الدولتين وفقًا لصيغة اتفاقيّة أوسلو.

لكن في مقابل انسجام ترامب مع أولويّات أقصى اليمين (الإسرائيلي)، من المرجّح أن لا تُظهر إدارة ترامب الكثير من الحماسة للتدخلات العسكريّة الفاعلة في المنطقة، بالقدر الذي أظهرته إدارة بايدن في دول عدّة مؤخرًا.

إذ من المعلوم أن ترامب يؤمن بنظريّات الانكفاء العسكري، ضمن الحدود التي لا تُفقد الولايات المتحدة هيمنتها الإستراتيجية. وهذا ما سيجعل (إسرائيل) تخسر هذا الدور المُوازن للدور الإيراني في اليمن وسوريا والعراق.

العلاقة مع دول الخليج وإيران

انتهج بايدن منذ بداية ولايته مقاربة أكثر تشددًا في العلاقة من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، مقارنة بسلفه ترامب. وجاءت التوترات بين الطرفين في البداية على خلفيّة ملف حقوق الإنسان، بعد اغتيال الصّحافي جمال الخاشقجي .ثم

توالت أسباب التوتّر لتشمل الخلاف حول قرارات خفض إنتاج النفط، التي ضغطت باتجاهها السعوديّة بالشراكة مع روسيا، في إطار تحالف "أوبيك."+

في المقابل، يذكر النظام السعودي جيدًا مقاربة ترامب الإيجابيّة للغاية اتجاهه، والتي بدأت بعدما خصّ ترامب السعوديّة بأوّل زيارة له كرئيس للولايات المتحدة. وعلى أي حال، لم يكن ترامب من الرؤساء الذين يولون الكثير من الأهميّة لملف حقوق الإنسان، عند التخطيط لسياسات بلاده الخارجيّة. كما كانت المملكة العربيّة السعوديّة قادرة على كسب وده واستيعابه، بوصفه سياسيًا براغماتيًا باحثًا عن العقود التجاريّة المربحة لبلاده.

لهذا السبب، ثمّة الكثير من الأسباب التي تدفع للاعتقاد بأن فوز ترامب في الانتخابات المقبلة قد يصب في مصلحة السياسة الخارجيّة التي ينتهجها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، الذي تعارضت توجّهاته بشكلٍ واضحٍ مع نهج إدارة بايدن الحاليّة.

أمّا قطر والإمارات العربيّة المتحدة، فقد تجدان الطرق الكفيلة بحماية موقعهما في المعادلة الإقليميّة، من دون أن يأتي التقارب الأميركي السعودي على حساب مصالحهما. وهذا بالضبط ما حصل ابّان ولاية ترامب السابقة.

بالنسبة إلى إيران وبرنامجها النووي، فمن المتوقّع أن يلتزم ترامب –في حال فوزه- بسياسة متشدّدة اتجاه هذا الملف، تمامًا كما فعل في ولايته السابقة التي شهدت إلغاء الاتفاق النووي، وتشديد العقوبات على طهران.

في حين أنّ بايدن مازال حتّى هذه اللّحظة ينتهج سياسة أكثر ليونة اتجاه التعامل مع إيران، خصوصًا بعد إنجاز الصّفقة الأخيرة لتبادل السّجناء وتحرير الأموال الإيرانيّة المحتجزة. وفي الوقت الراهن، يستمر التفاوض الإيجابي والسرّي بين الطرفين حول الملف النووي، بوساطة قطريّة، بمعزل عن التوتّرات الإقليميّة التي صاحبت اندلاع حرب غزّة.

في النتيجة، من المهم الإشارة إلى أن السياسات الخارجيّة التي قد يلجأ إليها أي من المرشّحين بعد فوزه قد تختلف، مقارنة بولايته السابقة. إذ تعتمد هذه السياسات

الخارجيّة في العادة على متغيّرات عديدة، ومنها على سبيل المثال التحالفات والتفاهمات المستجدة في المنطقة.

ففي حال فوز ترامب مثلًا، سيواجه مشهدًا سياسيًا جديدًا مقارنة بالمشهد السائد خلال ولايته السابق، وخصوصًا من جهة التفاهمات السعوديّة الإيرانيّة، وتطبيع بعض الدول العربيّة مع النظام السوري. وهذا ما يعني أن بعض نواحي سياسة ترامب الخارجيّة الجديدة قد لا تتطابق بالضرورة مع سياسته السابقة.

بايدن ينطلق نحو الشرق الأوسط

الآن هو الوقت المناسب للتوصل إلى اتفاق (إسرائيلي) سعودي من شأنه أن يساعد في إنهاء الحرب في غزة

دينيس روس(*)

7أغسطس/آب 2024

Foreign affairs

(*)دينيس روس هو مستشار في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى وأستاذ في جامعة جورج تاون. وهو مبعوث أمريكي سابق إلى الشرق الأوسط، وشغل مناصب عليا في الأمن القومي في إدارات ريغان وجورج دبليو بوش وكلينتون وأوباما.

في الحادي والعشرين من يوليو/تموز، انسحب الرئيس الأميركي جو بايدن من السباق الرئاسي لعام 2024، مما أدى إلى تعجيل فترة البطة العرجاء من ولايته. ويفترض معظم المراقبين أنه لن يكون قادرا على إنجاز الكثير في الأشهر المقبلة. لكن بايدن أوضح أن هناك أولوية واحدة ينوي متابعتها في الفترة المتبقية له في منصبه: إنهاء الحرب في غزة واستعادة عملية صنع السلام الأميركية في الشرق الأوسط. وقد تبدو هذه الأهداف غير واقعية في الوقت الحالي، وخاصة في أعقاب الاغتيالات (الإسرائيلية) الأخيرة لكبار قادة حزب الله وحماس، والتي وعدت إيران وحزب الله بالرد عليها، وهو ما قد يدفع المنطقة إلى حرب شاملة لا يريدها أحد. ولكن طالما أن ما يلي يشبه جولات سابقة من التبادلات التي ظلت محصورة ولم تتصاعد إلى صراع غير مقيد، فإن خروج بايدن القادم يحرره للتركيز على إبرام صفقة تطبيع (إسرائيلية) سعودية من المرجح أن تكون مشروطة بإنهاء الحرب في غزة.

من غير المرجح أن يقاوم رئيس الوزراء (الإسرائيلي) بنيامين نتنياهو أي جهد نشط على هذه الجبهة من جانب بايدن وكبار مساعديه. قد يبدو هذا غير بديهي، ولكن لعدة أسباب، يحتاج نتنياهو إلى الأميركيين لاتخاذ المبادرة. فهو يعلم أنه بدون التدخل الأميركي لن يتمكن من التوصل إلى اتفاق لتحرير الرهائن الذين لا تزال حماس تحتجزهم في غزة. كما يفهم أن الهزيمة العسكرية لحماس لن تكون ذات أهمية كبيرة إذا تمكنت المجموعة من إعادة تشكيل نفسها، إما عن طريق تهريب المواد عبر الحدود بين مصر وغزة أو عن طريق تحويل الموارد من جهود إعادة الإعمار في غزة - وواشنطن وحدها لديها القدرة على صياغة الاتفاقيات والآليات لمنع مثل هذا التهريب والتحويل. وعلاوة على ذلك، فهو يفهم أنه إذا كان يريد بديلاً لحكم حماس في غزة، فهو بحاجة إلى دول عربية رئيسية - الإمارات العربية المتحدة ومصر وربما المغرب - للعمل مع الولايات المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى لإنشاء إدارة مؤقتة في غزة تتولى مسؤولية الحكم والأمن اليومي.

من جانبه، لا يريد بايدن إنهاء الحرب فحسب. كما يريد تغيير المسار السياسي للمنطقة - وهو هدف يلائم السعوديين، الذين يريدون أيضًا استخدام هذا الوقت للتوصل إلى معاهدة دفاع مع الولايات المتحدة، والتي يرونها بمثابة الرادع النهائي ضد إيران. يدرك

القادة السعوديون أن مثل هذه المعاهدة ممكنة فقط إذا قامت الرياض بتطبيع العلاقات مع (إسرائيل).

إن مثل هذه المعاهدة تتطلب 67 صوتًا للموافقة عليها في مجلس الشيوخ الأمريكي، وهو ما قد يبدو مهمة صعبة. ولكن مع التوقيت المناسب، سيكون ذلك ممكنًا. إذا تم التوصل إلى اتفاق التطبيع قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر، فيمكن لمجلس الشيوخ أن ينظر فيه خلال دورته غير الدائمة في ديسمبر. إذا فازت نائبة الرئيس كامالا هاريس، المرشحة الديمقراطية، بالانتخابات، فسوف يستجيب الديمقراطيون لدعوة بايدن لدعم التصديق، خاصة وأن هذا هو آخر عمل رئيسي له كرئيس. من جانبهم، فضل الجمهوريون عمومًا فكرة حدوث اختراق مثل هذا ومن غير المرجح أن يعارضوه في تلك المرحلة إذا خسر مرشحهم دونالد ترامب الانتخابات للتو. بدلاً من ذلك، إذا فاز ترامب، فلن يكون لديه سبب يذكر للضغط على الجمهوريين لمعارضة المعاهدة، لأن التطبيع بين (إسرائيل) والسعودية من شأنه أن يبني على اتفاقيات إبراهيم الخاصة به ويفرض قيودًا على العلاقات الصينية السعودية - وسيكون ترامب المستفيد من هذه النتائج. (وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يقنع أعضاء مجلس الشيوخ المقربين من ترامب، مثل ليندسي غراهام، ترامب بأن العداء الديمقراطي تجاهه وتجاه السعوديين من شأنه أن يجعل الموافقة على المعاهدة في رئاسة ترامب صعبة للغاية). كما أن التوقيت يتماشى مع الحقائق السياسية (الإسرائيلية). فالكنيست في عطلة حتى بداية نوفمبر/تشرين الثاني، وسيكون من الصعب للغاية إسقاط الحكومة عندما يكون الكنيست خارج الدورة. وهذا يعني أنه خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، سيكون لدى نتنياهو المساحة السياسية لاتخاذ قرارات صعبة - قرارات كان وزراء اليمين في حكومته الائتلافية، مثل إيتامار بن جفير وبتسلئيل سموتريتش، ليرفضوها لولا ذلك. (وقد أشار نتنياهو بالفعل إلى أنه لن يفعل ما يريدونه، وهو إعادة احتلال وبناء المستوطنات في غزة.

وبهذا المعنى، فإن التقويم السياسي يعمل لصالح الولايات المتحدة و(إسرائيل): فالاتفاق الذي تم التوصل إليه قبل الانتخابات الأميركية، أثناء عطلة الكنيست، يمكن

طرحه للتصويت في مجلس الشيوخ الأميركي بعد الانتخابات. ولكن من دون حشد إدارة بايدن وتنظيم الآخرين لتولي الأدوار اللازمة، فلن تنتهي الحرب، ولن تتحقق صفقة التطبيع (الإسرائيلية) السعودية.

ولعدة أسباب، فإن التطبيع السعودي مع (إسرائيل) من شأنه أن يغير قواعد اللعبة في الشرق الأوسط. فالدولة العربية السنية الأكثر أهمية ـ التي يحمل ملكها سلمان بن عبد العزيز آل سعود اللقب الرسمي "خادم الحرمين الشريفين" ـ سوف تعقد السلام مع (إسرائيل). وهذا من شأنه أن يقلل من العنصر الديني في الصراع بين الدول ذات الأغلبية المسلمة و(إسرائيل). وبالإضافة إلى ذلك، فإن التطبيع من شأنه أن يخرج التعاون الاقتصادي والأمني (الإسرائيلي) السعودي الضمني من الظل، ويعزز تحالفا إقليميا لمواجهة إيران ووكلائها، ويحد من محاولات الصين لتعزيز نفوذها العسكري والاقتصادي في المنطقة. ومن الواضح أن التطبيع من شأنه أن يخدم المصالح الوطنية الأميركية. كما أنه من شأنه أن يخدم المصالح (الإسرائيلية). فعندما استأنف نتنياهو السلطة في أواخر عام 2022، حدد معاهدة السلام مع المملكة العربية السعودية كأولوية قصوى، لأنها من شأنها أن تدمج (إسرائيل) في استراتيجية إقليمية أوسع لمواجهة إيران ووكلائها. وتحقيق هذا الهدف الآن من شأنه أيضا أن يسمح له باستعادة بعض رأس المال السمعي الذي فقده عندما هاجمت حماس (إسرائيل) في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. كما أن التطبيع من شأنه أن يخدم المصالح السعودية. ذلك أن معاهدة الدفاع مع الولايات المتحدة من شأنها أن تعزز الأمن القومي السعودي، وتسمح للمملكة بالتركيز على أولويتها الحقيقية: التحول الاجتماعي والاقتصادي المبين في رؤية 2030، وهي الخطة التي أعلنتها الرياض على نطاق واسع لتحقيق الرخاء الاقتصادي والزعامة العالمية في مجال الطاقة المتجددة، والتي يرى ولي العهد الأمير محمد بن سلمان (المشار إليه باسم(MBS ، الزعيم الفعلي للبلاد، أنها المفتاح لمستقبلها.

ورغم أن محمد بن سلمان يريد معاهدة دفاعية مع الولايات المتحدة ويفهم أن التطبيع مع (إسرائيل) شرط أساسي لذلك، فإنه لن يسعى إلى صفقة لا تتناول قضية الدولة الفلسطينية. فقبل حرب (إسرائيل) في غزة، ربما كانت المملكة قد رضيت بأقل من ذلك.

ولكن مع تأجيج صور الموت والدمار للرأي العام العربي، ارتفع الثمن. ولكي توافق الرياض على تطبيع العلاقات مع (إسرائيل) الآن، يتعين على القيادة السعودية أن ترى أن خطوات ذات مغزى تُتخذ في اتجاه إقامة دولة فلسطينية. وبطبيعة الحال، أصبح احتمال قيام دولة فلسطينية بالنسبة للعديد من (الإسرائيليين) أمرا لا يمكن تصوره بعد هجمات حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، حيث يخشون أن تهيمن حماس على مثل هذه الدولة. ولهذا السبب، غيرت إدارة بايدن الطريقة التي وصفت بها أهدافها، فتحولت بعيدا عن فكرة اتخاذ خطوات محددة زمنيا ولا رجعة فيها نحو إقامة دولة فلسطينية ونحو فكرة تطوير مسار موثوق به نحو إقامة دولة فلسطينية. وفي الوقت الحاضر، حتى هذه اللغة المخففة أكثر مما يرغب نتنياهو في قبوله.

إن التوفيق بين المخاوف (الإسرائيلية) بشأن الدولة الفلسطينية والمخاوف السعودية بشأن الفلسطينيين سوف يشكل تحدياً كبيراً. وإذا كان لنتنياهو أن يتوصل إلى اتفاق مع السعوديين، فعليه أولاً أن يقنع نفسه، ثم الجمهور (الإسرائيلي)، بأن تلبية المطالب السعودية لن تشكل تهديداً قاتلاً (لإسرائيل). ومن ثم يتعين عليه أن يقطع علاقته باليمينيين المتطرفين في حكومته، مثل بن جفير وسموتريتش، الذين يرفضون تلبية شروط المملكة العربية السعودية للتطبيع.

ما يجب على الفلسطينيين فعله

هناك طريق إلى الأمام، لكنه يتطلب من إدارة بايدن التركيز على الحقوق والمسؤوليات. يجب على الولايات المتحدة أن تعترف بالفلسطينيين كشعب له الحق في تقرير المصير. لكن هذا الحق ليس مطلقًا ولا تلقائيًا، لأنه يأتي معه التزامات. قبل أن تتمكن الدولة الفلسطينية من تحقيق هدفها، يجب على السلطة الفلسطينية تلبية عدد من المعايير.

قد يبدو المعيار الأول واضحًا: لم يعد من الممكن أن تقوم الدولة الفلسطينية على مقاومة (إسرائيل) بل على التعايش معها. يجب على السلطة الفلسطينية التخلي عن المقاومة المسلحة ورفض جميع الجماعات، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي، التي

تحددها. يجب أن تتمتع قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية باحتكار استخدام القوة داخل الأراضي الفلسطينية. طالما كانت هناك ميليشيات مستقلة مثل حماس، فلا يمكن أن تكون هناك دولة فلسطينية. يجب على السلطة الفلسطينية أيضًا إنهاء ممارستها المتمثلة في دفع الرواتب والمزايا للفلسطينيين (ولأسر الفلسطينيين) الذين يهاجمون (الإسرائيليين) والموجودين في السجون (الإسرائيلية) بسبب أعمال العنف التي ارتكبوها. ويجب استبدال ممارسة "الدفع مقابل القتل" بنظام رعاية اجتماعية يعتمد بشكل صارم على الحاجة ولا يمنح المزيد من المال والمعاملة التفضيلية لأقارب أولئك الذين يقضون عقوبات في السجون (الإسرائيلية).

كما يجب على السلطة الفلسطينية تجديد النظام التعليمي الفلسطيني للتركيز على تطوير المهارات اللازمة للتنافس في القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن تعزيز التسامح والتعايش. وينبغي لإدارة بايدن أن تعمل مع حكومتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين قامتا بتحويل وتحديث أنظمتهما التعليمية، لإنشاء مجلس خبراء للإشراف على إعادة كتابة الكتب المدرسية الفلسطينية.

كما يجب على السلطة الفلسطينية إصلاح مؤسساتها القضائية والاقتصادية بهدف تعزيز سيادة القانون وشفافية عملياتها المالية والميزانية والاستثمارية. وينبغي للولايات المتحدة أن تعمل مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وغيرهما لإنشاء مجلس من الخبراء القانونيين والماليين المستقلين للإشراف على الإصلاحات وتقييم تقدمها. وأخيرا، بعد فترة انتقالية ربما تمتد لثلاث سنوات، يتعين على الفلسطينيين أن يعقدوا انتخابات حرة ونزيهة، مع السماح للسلطة الفلسطينية فقط للمرشحين الذين نبذوا العنف صراحة وأعلنوا التزامهم بالتعايش مع (إسرائيل) بالترشح. ولابد وأن يكون الجدول الزمني للدولة الفلسطينية مرناً لأن استكمالها يتوقف على وفاء السلطة الفلسطينية بهذه الالتزامات والإجراءات الرئيسية. ونادراً ما اتخذت السلطة الفلسطينية مثل هذه الإجراءات، إن لم تكن قد اتخذتها على الإطلاق. ولكن هذا يشكل سبباً إضافياً لوضع هذه المعايير حتى

يعرف الفلسطينيون ما ينبغي لهم أن يفعلوه. وإذا نجحوا في تحقيق هذه الأهداف، فسوف تنشأ الدولة الفلسطينية وفقاً لجدول زمني متفق عليه. ولكن إذا فشلوا في الوفاء بهذه الأهداف، فلن تتحقق هذه الدولة.

إن (إسرائيل) تتحمل أيضاً مسؤوليات والتزامات. فهي لا تستطيع أن تتخذ خطوات تجعل إقامة الدولة الفلسطينية أكثر صعوبة أو مستحيلة، مثل الاستيلاء على المزيد من الأراضي لتوسيع المستوطنات. فضلاً عن ذلك، لابد وأن تتوقف المستوطنات الخارجية عن النمو، ولابد وأن يتم تفكيك البؤر الاستيطانية غير المرخصة ـ وليس إضفاء الشرعية عليها. ولقد حان الوقت الآن لكي توضح الحكومة (الإسرائيلية) أنها لن تتسامح مع العنف الذي يمارسه المستوطنون المتطرفون ضد الفلسطينيين.

وبصرف النظر عن إنهاء الأعمال المصممة لمنع أو استباق قيام دولة فلسطينية محتملة، لابد وأن تتخذ (إسرائيل) عدداً من الخطوات العملية لتعزيز قدرة السلطة الفلسطينية على العمل والحكم بشكل أكثر فعالية. ويتعين على (إسرائيل) أن تتوقف عن حجب عائدات الضرائب التي تجمعها لصالح السلطة الفلسطينية؛ وأن تسمح بتوسيع البنية الأساسية للطرق والمياه في الضفة الغربية؛ وأن تقلص نقاط التفتيش لتسهيل حركة الفلسطينيين؛ وأن تفتح ما يعرف بالمنطقة ج، التي تشكل نحو 60% من الضفة الغربية، أمام الشركات الفلسطينية للعمل والاستثمار؛ وأن تسمح ببيع منتجات مثل الأدوية والطماطم من الضفة الغربية في (إسرائيل) إذا كانت تلبي المعايير (الإسرائيلية). ورغم أن المزيد من التواصل الإقليمي سوف يكون ضروريا في نهاية المطاف لإقامة دولة فلسطينية في المستقبل، فإن (الإسرائيليين)، ومن المفهوم، لن يوافقوا عليه حتى تتحرك السلطة الفلسطينية بفعالية ضد تلك الجماعات التي تنفذ الإرهاب والعنف ضد (الإسرائيليين). ولكن للقيام بذلك، تحتاج قوات الأمن الفلسطينية إلى قدر أعظم من الشرعية ـ ومن المرجح أن يأتي هذا فقط عندما يعتقد الفلسطينيون أن السلطة الفلسطينية تحقق تقدما في مجال الحكم وبناء الدولة ـ وليس مجرد العمل كمتعاقد أمني لإسرائيل. ويمكن لهذا التصور أن يترسخ بمرور الوقت، شريطة أن تنظف السلطة الفلسطينية أفعالها وأن تعمل إسرائيل على تمكين السلطة بدلا من تقويضها.

قد يبدو كل هذا خياليا الآن. وحقيقة أن (الإسرائيليين) والفلسطينيين لم يتصرفوا بهذه الطريقة أو يتخذوا مثل هذه الخطوات هي شهادة على الثمن السياسي وردود الفعل العنيفة التي يخشونها لقيامهم بذلك. ولكن التطبيع (الإسرائيلي) السعودي من شأنه أن يغير المعادلة لكلا الجانبين. فبالنسبة (للإسرائيليين)، هناك وعد بتحالف حقيقي ضد "محور المقاومة" الإيراني من شأنه أن يحول المشهد الإقليمي. وبالنسبة للفلسطينيين، هناك وعد بإقامة دولة.

إن ما يجب على الدول العربية أن تفعله سوف يتطلب جهدا مكثفا ومنظما ومنسقا من إدارة بايدن لتنظيم وتوجيه مثل هذه العملية في الأشهر الستة الأخيرة. إن الدول العربية، وخاصة "الخماسي العربي" - المصريين والإماراتيين والأردنيين والقطريين والسعوديين - لها دور خاص تلعبه. سوف يقاوم الرئيس الفلسطيني محمود عباس اتخاذ الخطوات اللازمة حتى بشكل تدريجي إذا كانت واشنطن هي الوحيدة التي تدفعه إلى القيام بذلك. ومن المرجح أن يتصرف إذا ضغطت عليه الخماسي العربي كمجموعة وبصوت واحد. لا توجد سابقة كبيرة للخماسي العربي الذي يتصرف بهذه الطريقة المنسقة وبرسالة جماعية صريحة، ولن يحدث ذلك ما لم يفهموا جميعا أنه إذا لم يفعلوا ذلك، فإن واشنطن لا تستطيع ولن تلعب الدور الذي يريدونها أن تلعبه. سوف يتوقع الخماسي العربي من الولايات المتحدة أن تضغط على نتنياهو، وسيكون ذلك ضروريا. لكن المفارقة هي أنه كلما زادت قدرة واشنطن على الإشارة إلى التحركات العربية والفلسطينية نحو التوصل إلى اتفاق، كلما زاد النفوذ الذي يتمتع به بايدن على نتنياهو. ولكن مع ذلك، فإن أعظم مصدر للضغط الأميركي سوف يأتي من القدرة على طرح الحاجة إلى اتخاذ نتنياهو خيار: التطبيع مع المملكة العربية السعودية وكل ما يعنيه ذلك لاستراتيجية فعالة تجاه إيران ووكلائها، أو التخلي عن فرصته في تحويل المنطقة ومكانة (إسرائيل) فيها - وهو ما سيجعل هجمات السابع من أكتوبر إرثه الدائم.

قد يعترض البعض بأن مثل هذه الخطط معقدة للغاية وأن أفضل ما يمكن أن نأمله هو صفقة رهائن تضع حداً للحرب. قد يكونون على حق. ولكن إذا لم تسع واشنطن إلى تحقيق هدف أكثر طموحاً، فلن يمر وقت طويل قبل أن تعود المنطقة إلى الوضع الراهن

قبل السابع من أكتوبر، والأطراف الوحيدة التي ستخدم مصالحها هذه النتيجة هي إيران ووكلاؤها.

هذه هي اللحظة المناسبة لتغيير مسار المنطقة. لن يأتي السلام بين عشية وضحاها، لكن إدارة بايدن يمكنها أن ترسم مساراً مختلفاً. لا أحد يستطيع التراجع عن مأساة الأشهر التسعة الماضية. ولكن النهج الأفضل، الذي يؤكد على حقوق ومسؤوليات جميع الأطراف، يمكن أن يبدأ فصلاً جديدًا في الشرق الأوسط. وفي الأيام المتبقية له في منصبه، يجب على بايدن اغتنام الفرصة.

ماذا تعني الانتخابات الأميركية لأقتصايات الشرق الأوسط؟

Niels Zilkens(*)

Apr 2024

إن عام 2024 سيكون عام انتخابات عالمي حيث ستتوجه بلدان تضم ما يقرب من نصف سكان العالم إلى صناديق الاقتراع. ومن بين هذه البلدان الولايات المتحدة، حيث من المقرر أن تُجرى الانتخابات الرئاسية في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني. وسوف يراقب المستثمرون الحملة عن كثب نظرا لدور البلاد كمحرك للنمو العالمي وأهميتها بالنسبة لأسواق رأس المال. ولأن رؤساء الولايات المتحدة يتمتعون بقدر كبير من

(*) رئيس ادارة الثروات لمنطقة الشرق الاوسط في البنك السويسري.

الاستقلال في إدارة الشؤون الخارجية والأمن القومي، فإن النتائج ذات أهمية كبيرة أيضا للشركات والمستثمرين في البلدان الناشئة.

ومن المفهوم أن المستثمرين حريصون على معرفة كيف ستؤثر نتيجة انتخابية معينة على محافظهم الاستثمارية. ففي نهاية المطاف، غالبا ما تستهدف خطابات الحملات ومنصات السياسة قطاعات ومناطق محددة، مع عواقب محتملة في الأمد القريب والمتوسط. ومع ذلك، ينبغي التعامل مع قرارات الاستثمار الطويلة الأجل باعتبارها تمريناً غير سياسي. فقد تثبت التحيزات السياسية ضررها، على سبيل المثال، من خلال تشجيع السلوك الرافض للمخاطرة في الوقت الذي تكون فيه أسعار الأصول مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية، وتكون فرص السوق جذابة.

وبناء على ذلك، دعونا ننظر إلى القنوات المختلفة التي قد تؤثر بها الانتخابات الأميركية على الأسواق الناشئة.

أولا وقبل كل شيء، الصين. لقد اقتربت التوترات بين واشنطن وبكين من نقطة الغليان خلال إدارة دونالد ترامب بعد أن فرضت قيودًا تجارية واستثمارية واسعة النطاق، فضلاً عن العديد من العقوبات ضد الصين. وفي ظل رئاسة جو بايدن الحالية، تم تكثيف بعض التدابير، وتحاشت إدارته إزالة التدابير القائمة. ولن نتفاجأ برؤية المزيد من الجهود للحد من وصول الصين إلى التكنولوجيا الأمريكية وتثبيط الشركات الأمريكية عن الانخراط في تدفقات رأس المال عبر الحدود إلى الصين.

قد يكون الاستخدام الأوسع للرسوم الجمركية على الواردات متوقعًا في حالة فوز ترامب. فقد أعلن الرئيس السابق بالفعل عن نيته فرض رسوم جمركية إضافية على الواردات من جميع شركاء الولايات المتحدة التجاريين، متطلعًا إلى الصين لزيادات أكثر أهمية. وفي مثل هذا السيناريو، قد يسمح بنك الشعب الصيني مرة أخرى للرنمينبي بالضعف مقابل الدولار الأمريكي لتخفيف التأثير على المصدرين المحليين. وفي حين أن هذا من المرجح أن يكون ضارًا بالتجارة العالمية، فإننا نعتقد أن الأسواق ستفرق بين

الفائزين والخاسرين النسبيين. منذ بدء قانون خفض التضخم الأمريكي في عام 2022، انخفضت واردات السيارات الأمريكية من الصين بشكل كبير لصالح الواردات من المكسيك. ويبدو أن الأخيرة، إلى جانب أسواق ناشئة أخرى مثل الهند وفيتنام، استفادت أيضاً من زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تكثف الشركات العالمية جهودها لتنويع سلاسل التوريد الخاصة بها.

إن الشرق الأوسط معرض لتأكيدات سياسية مختلفة. وبما أن المنطقة تعتمد على صادرات الهيدروكربون، فإن سياسات الطاقة الأميركية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على آفاقها. ومن المرجح أن تستمر ولاية بايدن الثانية في التركيز على تغير المناخ، وتشجيع التحول إلى الطاقة المتجددة. من ناحية أخرى، من المرجح أن تهدف رئاسة ترامب إلى خفض النفقات المتعلقة بقانون خفض التضخم وإزالة الحواجز أمام تطوير الوقود الأحفوري، على الرغم من أن سيطرة الجمهوريين على الكونجرس ستكون ضرورية لحدوث ذلك، وحتى في هذه الحالة، قد لا تزال تواجه معارضة.

إن الدفع الطويل الأجل نحو الحياد الكربوني من شأنه أن يوفر الدعم الهيكلي للشركات المعرضة للتحول في مجال الطاقة، في كل من الأسواق العامة والخاصة. نتوقع أن تفيد موجة الاضطرابات التي تنتشر عبر صناعات الطاقة والتكنولوجيا والرعاية الصحية المستثمرين الذين يمكنهم تحديد الشركات المعرضة لهذه الاضطرابات بنجاح.

على الرغم من الكثير من الضجيج حول الصراع في الشرق الأوسط، وخاصة فيما يتعلق بإيران، فقد لا يكون ترامب وبايدن بعيدين عن بعضهما البعض عندما يتعلق الأمر بالتزامات الأمن الأميركية تجاه مجلس التعاون الخليجي. بشكل عام، نعتقد أن أمن المنطقة سيظل أولوية لأي من الرئاستين: فقد توسطت إدارة ترامب في اتفاقيات إبراهيم، التي تركز على تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية و(إسرائيل)، بينما تواصل إدارة بايدن محاولة تجنب تصعيد الحرب والتوسط في اتفاق سلام.

في الوقت نفسه، قد يلعب الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط دورًا أقل أهمية في السياسة الأمريكية في السنوات المقبلة نظرًا للمرحلة المتقدمة التي قطعتها الولايات

المتحدة نحو الاستقلال في مجال الطاقة. وفي ضوء ذلك، كثفت دول المنطقة جهودها لزيادة الاستقرار والبحث عن حلفاء آخرين.

قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول، على سبيل المثال، انخرطت المملكة العربية السعودية مع (إسرائيل) في تحسين العلاقات الدبلوماسية والتجارية، وأعادت العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وعملت على التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار مع الحوثيين في اليمن. ومع اندلاع الحرب في غزة، توقفت هذه الجهود، لكننا نتوقع استئناف التقارب بين الجهات الفاعلة المختلفة إذا انتهت الحرب.

وفي الختام، نعتقد أن التغييرات المحتملة في السياسات الأميركية من شأنها أن تخلق رابحين وخاسرين نسبيين بين البلدان الناشئة. وفي الوقت نفسه، نحذر من الاعتماد على التحيزات السياسية في اتخاذ قرارات الاستثمار الأطول أجلا. فالقرارات السياسية الأميركية لا تحدث في عزلة. بل إنها تؤدي إلى ردود أفعال وتعديلات. وفي الوقت نفسه، تزدهر التجارة الثنائية بين الاقتصادات الناشئة، حيث تروج الصين ودول البريكس الأخرى لعملاتها الخاصة لمثل هذه التجارة. ومن ثم، نذكر المستثمرين بأن أصول الأسواق الناشئة يجب أن تلعب دورا ثابتا في محفظة متنوعة بشكل جيد.

وفي ظل بيئة حيث ستبدأ البنوك المركزية في خفض أسعار الفائدة، ويظل النمو صامدًا بشكل جيد، فإن الاختباء في النقد بدلاً من الاستثمار قد يكون قرارًا مكلفًا، على الرغم من الاضطرابات المحتملة في السوق في الفترة التي تسبق الخامس من نوفمبر.

30....